

مدى دستورية إنشاء جهاز للمراقبين الماليين (1-4)



بقلم: بدر مشاري الحماد
نائب رئيس جهاز المراقبين الماليين بالوكالة (سابقاً)
Bader.alhammad94@gmail.com

ديوان المحاسبة يرى وجود شبهة عدم دستورية إنشاء جهاز مستقل للمراقبين الماليين لمخالفته حكم المادة 151 من الدستور

اللجنة التشريعية بمجلس الأمة بتاريخ 2014/2/13 رأت أن اقتراح إنشاء الجهاز يعتبر جيداً ولا يشوبه شبهة عدم الدستورية

قبل الصفر. ويلاحظ أن رؤية المشرع في ذلك الوقت أن يكون هناك نوعان من الرقابة المالية منها ما هو منوط بديوان المحاسبة ومنها ما يتعلق بنظام الرقابة المالية قبل الصفر، وبصودور دستور دولة الكويت في عام 1962 أصبحت الجوانب المالية بالدولة أكثر تنظيماً، حيث أفرده المشرع فرعاً متكاملًا (السلطة التنفيذية) في هذا الشأن، وقد تناولت عدة موضوعات منها ما نصت عليه المادة 151 (ينشأ بقرار من ديوان للمراقبة المالية يكفل القانون استقلاله، ويكون ملحقاً بمجلس الأمة...).

ومن الملاحظ أيضاً أن المشرع نظم إنشاء ديوان للمراقبة المالية، وقد تمت ترجمة ذلك بصودور القانون رقم 30 لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة، وبموجب هذا القانون تم تعيين أهداف واختصاصات ديوان المحاسبة على وجه التحديد، وبالتالي تم تنفيذ رؤية المشرع بالمرسوم بقانون رقم 1 لسنة 1960 بشأن إنشاء ديوان محاسبة.

هذا، وظل موضوع تنظيم الرقابة قبل الصفر دون تشريع على الرغم من موافقة مجلس الوزراء على توصيات مجلس الأمة القاضي بالحاق رؤساء حسابات في كل الوزارات والمصالح الحكومية بوزارة المالية والصناعة حين ذلك، علماً بأن موافقة مجلس الوزراء قد جاءت قبل صدور قانون إنشاء ديوان المحاسبة، ويرجع التأخير في صدور القانون إلى الاختلاف في وجهات النظر بين الجهات المعنية بشأن تضمين مشروع قانون قواعد إعداد الميزانيات العامة للدولة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي تفصيلاً لاختصاصات المراقبين الماليين، وفي نهاية المطاف صدر المرسوم بقانون 31 لسنة 1978 بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة عليها والحساب الختامي، وقد تضمن مواد خاصة بتعيين مراقبين ماليين ورؤساء حسابات بالجهات الحكومية دون الإشارة إلى اختصاصاتهم، وإنما أوكل القانون لمجلس الوزراء تحديد تلك الاختصاصات وتعيينهم.

في هذا السياق، أعلنت شركة «Hyllion» الرائدة بتوفير حلول المحركات الكهربائية للشاحنات التجارية من الفئة 8، عن إطلاقها وحدات Hypertruck Electric Range (Extender) (ERX)، وهي وحدات كهربائية لنقل الحركة مخصصة لشاحنات المسافات الطويلة وتوفر أداءً فائقاً، وتخفّض من الانبعاثات الكربونية وتساعد على خفض التكاليف لصناعة النقل العالمية.

وفي هذا السياق، أعلنت شركة «أجيليتي»، عن المصادقة على طلب مسبق لعدد يصل حتى 1000 شاحنة، كما وافقت أيضاً على الاستثمار في الاكتتاب الخاص الذي ستقوم به شركة Tortoise Acquisition Corp بعد عملية الدمج التي مؤخرًا.

استخدام الكهربياء

وبهذه المناسبة، قال توماس هيلي الرئيس التنفيذي والمؤسس لشركة Hyllion: «تمهد الطريق نحو قطاع نقل يعتمد على استخدام الكهربياء، إن حلنا العملي يعالج أهم احتياجات أساطيل النقل والتي تتمثل في توفير التكاليف، وخفض الانبعاثات، وبنية تحتية

هذا ودلل الديوان بما انتهت إليه اللجنة التشريعية بمجلس الأمة بتاريخ 2010/5/4 من رأي على عدم الموافقة على الاقتراح بقانون بإنشاء جهاز للرقابة المالية، والذي يسلب الديوان دوره ويلحقه بالسلطة التنفيذية، بدلاً من السلطة التشريعية، كما عقب الديوان على تقرير اللجنة التشريعية المورخ في 2014/2/13 بشأن اقتراح إنشاء جهاز المراقبين الماليين، وقد تضمن من أن الاقتراح جيد ولا يشوبه شبهة عدم الدستورية، إلا أن اللجنة لم تذكر أسانيد انقضاء شبهة عدم الدستورية، مما يوجب عدم الأخذ بهذا الرأي والأخذ بالرأي السابق للجنة.

واعتبر الديوان أن ما ورد بنص المقتراح في المادتين (10.9) من تكليف مجلس الوزراء للجهاز برقابة أي جهة أخرى أو عمل، يرى المجلس ضرورة الرقابة عليها، يعتبر مساساً باستقلالية ديوان المحاسبة وتدخلها في اختصاصات ذلك في حال اختلاف التقرير السنوي للجهاز عما ورد بالتقرير السنوي للديوان.

ورداً على رأي ديوان المحاسبة هذا، فإنه على الرغم من أن قانون إنشاء

في دراسة خاصة قد أعدتها تتعلق بإنشاء جهاز للمراقبين الماليين الصادر بالقانون رقم 23 لسنة 2015، والجدل الكبير الذي أثير بشأن مدى دستورية إنشاء جهاز للمراقبين الماليين في ظل وجود جهاز رقابي آخر ممثلاً بديوان المحاسبة الصادر بموجب القانون رقم 30 لسنة 1964 وتعديلاته. هذا الجدل الذي تمثل في رأي ديوان المحاسبة الموجه إلى سمو رئيس مجلس الوزراء حين ذلك، حيث أوضح الديوان وجهة نظره القانونية بشأن مقترح القانون، وقد تمت الإشارة إلى وجهة النظر تلك خلال جلسة مجلس الأمة والتي أقر بها القانون، وقد بنى الديوان رأيه في ضوء ما توافرت لديه من معلومات عن مقترح بقانون إنشاء جهاز مستقل للمراقبين الماليين يتبع مجلس الوزراء (المقترح الأولي تبعية الجهاز لمجلس الوزراء)، بأن المقترح يثير شبهة عدم دستورية القانون، وقد تناول الديوان رأيه في هذا الشأن في عدة جوانب تتعلق بالمقترح.

وبما أن ما جاء برأي ديوان المحاسبة بشأن شبهة عدم الدستورية لم ينصف من حيث تناول ما جاء به واعطاؤه حقه من حيث الدراسة والبحث والتقييم على ما تضمنه من مبررات قانونية وفنية، لذا فإننا من هذا المنطلق نرى من المناسب أن يتم تناول هذا الرأي والتعقيب عليه من نظرة متخصصة في هذا الجانب. يرى الديوان أن إنشاء جهاز مستقل للمراقبين الماليين يخالف حكم المادة 151 من الدستور والتي تنص على أنه (ينشأ بقانون ديوان للمراقبة المالية يكفل ملحقاً بمجلس الأمة ويعاون الحكومة ومجلس الأمة في رقابة تنفيذ إيرادات الدولة وإفناق مصروفاتها في حدود الميزانية ويقدم الديوان لكل من الحكومة ومجلس الأمة تقريراً سنوياً عن أعماله وملاحظاته)، وأنه يخالف ما استقر عليه القضاء الدستوري.

كما يرى الديوان أنه يختص دون غيره بممارسة الرقابة المالية، وأن دور المراقبين الماليين وفقاً للمرسوم بقانون 31 لسنة 1978 بشأن أعداد الميزانيات العامة، يقتصر على متابعة تنفيذ الميزانيات العامة ومراقبة الإيرادات والمصروفات.

باقر لـ «الأنباء»: على الحكومة توضيح الوضع الحالي للسيولة



أحمد باقر
المضبية. وأكد باقر في تصريح خاص لـ «الأنباء» على ضرورة إعلان الحكومة عن

قال وزير التجارة والصناعة الأسبق أحمد باقر إن صندوق الاحتياطي العام استنزف ما به من سيولة ولم يتبق به سوى 3 مليارات دينار فقط من الفترة الحالية، حيث تم صرف جزء كبير منها على بعض الوزارات والهيئات المستقلة التي تضررت من جائحة كورونا مثل شركة الخطوط الجوية الكويتية و«التأمينات»، وغيرها، إلى جانب تعويض عجز ميزانيات السنوات الخمس

وذكر باقر أنه في حال لم تجد الحكومة بديلاً سوى وقف استقطاع حصة «صندوق احتياطي الأجيال القادمة»، فعليها تقديم مشروع قانون إلى مجلس الأمة من أجل وقف تحويل 10٪ من الإيرادات النفطية لصالح الصندوق، كما أن عليها الاجتهاد في وقف الهدر وتحصيل حقوق الدولة خاصة من الأموال المنهوبة بالفساد، إلى جانب تخفيض مصروفات الوزارات 20٪ بحد أدنى كما وعدت في السابق.

حجم السيولة التي تحتاجها لمصرفات الميزانية، بالإضافة إلى المتوقع من المصروفات هذا العام، وهل ستكون مطابقة لما تم وضعه في الميزانية المعمول بها أم أن الإيرادات ستكون أقل من المصروفات؟ خاصة في ظل انتشار «كورونا» وانخفاض أسعار النفط، موضحاً أنه في حال كانت السيولة غير كافية - كما ذكر رئيس مجلس الوزراء في تصريحه خلال مايو الماضي - فعلى الحكومة إصلاح هذا الأمر على وجه السرعة.

الشركة وافقت على الاستثمار بالاكتتاب الخاص لشركة «Tortoise Acquisition Corp»

«أجيليتي» تحجز 1000 شاحنة كهربائية من «Hyllion».. لتغير قواعد اللعبة بقطاع النقل



طارق سلطان

أعلنت شركة «Hyllion» الرائدة بتوفير حلول المحركات الكهربائية للشاحنات التجارية من الفئة 8، عن إطلاقها وحدات Hypertruck Electric Range (Extender) (ERX)، وهي وحدات كهربائية لنقل الحركة مخصصة لشاحنات المسافات الطويلة وتوفر أداءً فائقاً، وتخفّض من الانبعاثات الكربونية وتساعد على خفض التكاليف لصناعة النقل العالمية.

وفي هذا السياق، أعلنت شركة «أجيليتي»، عن المصادقة على طلب مسبق لعدد يصل حتى 1000 شاحنة، كما وافقت أيضاً على الاستثمار في الاكتتاب الخاص الذي ستقوم به شركة Tortoise Acquisition Corp بعد عملية الدمج التي مؤخرًا.

وبهذه المناسبة، قال توماس هيلي الرئيس التنفيذي والمؤسس لشركة Hyllion: «تمهد الطريق نحو قطاع نقل يعتمد على استخدام الكهربياء، إن حلنا العملي يعالج أهم احتياجات أساطيل النقل والتي تتمثل في توفير التكاليف، وخفض الانبعاثات، وبنية تحتية

وجدير بالذكر أنه ويفضل وجود أكثر من 700 محطة عامة في الولايات المتحدة الأمريكية، تتمتع Hypertruck ERX ببنية تحتية قوية للتزود بوقود الغاز الطبيعي. كما أنها الشاحنة الكهربائية الوحيدة من الفئة 8 التي يمكنها تحقيق صافي انبعاثات سلبية من خلال استخدام الغاز الطبيعي المتجدد. كما يمكن لـ Hypertruck ERX السفر لمسافة 25 ميلاً بالاعتماد الكلي على الطاقة الكهربائية وبما يتوافق مع المدن التي تطبق مبادرات «مناطق الانبعاثات الصفرية». إن تقليل البصمة الكربونية للمركبة يعتمد على التعلم الآلي لتحسين كفاءة الطاقة والانبعاثات والأداء وجدول الصيانة الوقائية.

الفئة 8 وتعمل بالديزل أو بالبطاريات الكهربائية (BEV) أو بخلايا وقود الهيدروجين (FCV).
تغير قواعد اللعبة
وفي هذا الصدد، قال طارق سلطان، نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لأجيليتي: «ستغير تقنية Hyllion قواعد اللعبة لدرجة ستضطر معها جميع الشركات، وخاصة شركات البضائع الاستهلاكية، التكيف مع هذا التغيير. إنه نجاح ثلاثي يتمثل في حماية البيئة وضمان رضا العملاء وتعزيز الفائدة للمساهمين من خلال تحسين الربحية. ونحن نتطلع إلى تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف من خلال استخدام هذه التقنية وزيادة الكفاءة لصالح عملائنا».

خلال ندوة الشركة الإلكترونية بعنوان «قطاع التعليم في الكويت بعد جائحة كوفيد - 19 والاستثمار فيه»

«المركز»: الكويت تنفق 15 ألف دولار على الطالب.. وجودة التعليم متدنية

نوعية ما بعد «كوفيد - 19»، وهناك بعض الدول التي تطرح إدارة المدارس الحكومية على القطاع الخاص من خلال ممارسات اليوم، ودخلت الشركات العالمية والمستثمر المحترف على قطاع التعليم وقامت بتحسين الإدارة، لنشهد في السنوات الثلاث الأخيرة دخول صناديق الاستثمار الخاص المتخصصة بقطاع التعليم، ومن المهم إدراك أن التعليم ليس مشروعاً مستقلاً، بل هو ضمن منظومة المجتمع، ويبدأ بتخليها المجتمع ليتمكن من القيام بدور إيجابي.



المشاركون في ندوة شركة المركز المالي وبيديو مناف الهاجري الأول من اليسار

تحديات جديدة
من جهته، قال علي خليل إن المدارس اليوم تواجه تحديات جديدة فيما يتعلق بمخرجات التعليم لتتلاءم مع متطلبات الأسواق، الأمر الذي سيبرّض تغيير المنهج والمحتوى بما يتوافق مع المهارات اللازمة والظروف. عقب جائحة فيروس «كوفيد - 19»، ولا شك أن إدارة المدارس ستكون أصعب بكثير مما كانت عليه، فهناك اليوم نوعان من المدارس، أولاهما المدارس المتميزة القادرة على تطوير نفسها واستقطاب أفضل الطلاب، والنوع الثاني المدارس من خلال الفئة الثانية التي تعتبر عقاراً يذهب إليه المعلمون لتعليم المنهج فقط، وسوف تتأثر هذه المدارس كثيراً من انتشار فيروس كورونا، وستدعي أن تقوم بنقله

تطبيق التعليم عن بعد خلال الأزمة، ومدى ملائمة معدلات الإنفاق في تقديمها مع مخرجات التعليم وجودته، ودور القطاع الخاص كقوة تنموية في دعم قطاع التعليم، والحلول المطروحة ضمن النظام البيئي الحالي. وذكر أن قطاع التعليم قطاع مهم له تحدياته القديمة المزمته، وله تحدياته الجديدة مثل رفع الكفاءة والتعليم عن بعد. كما أنه بوابة مهمة لبوابات العدالة الاجتماعية بين الشباب يملك الكل فيها نفس الحق بالحصول على أفضل فرصة بالتعليم، ويجب ألا يكون لدينا أي حرج في أن نسد الثغرات

بداية الجلسة النقاشية أن جائحة كورونا ساهمت في إبراز دور التعليم الإلكتروني بشكل كبير، من حيث إمكانية تواصل الطلبة والمعلمين عن بعد عبر برامج التواصل، مما ساهم في تقديم العديد من الفرص الاستثمارية حول العالم وفي المنطقة. وطرح الهاجري مجموعة

عقد المركز المالي الكويتي (المركز) ندوة إلكترونية بعنوان «قطاع التعليم في الكويت بعد جائحة كوفيد - 19 والاستثمار فيه»، لمناقشة التحديات التي تواجه قطاع التعليم بعد أزمة فيروس «كوفيد - 19» حول العالم، وتأثير إغلاق المؤسسات التعليمية، وتزايد الإقبال على التعليم عن بعد وفرص الاستثمار فيه. وأدار الجلسة النقاشية في الندوة الرئيس التنفيذي لـ «المركز» مناف الهاجري، وشارك فيها رئيس العمليات في «المركز» علي حسن خليل، والمدير العام لمدرسة البكالوريا الأمريكية (ABS) أريج علي الغانم، والمؤسس والرئيس التنفيذي لتطبيق (Lamsa) بدر ورد، والمؤسس والرئيس التنفيذي لموقع وتطبيق Baims يوسف الحسيني. واستضافت الندوة أيضاً عضو هيئة تدريس في جامعة الخليج د.فاطمة الهاشم، وفيسل البريدي من مبادرة «جرب» أونلاين للتعليم عن بعد. وبدأ نائب الرئيس المساعد للعلاقات التجارية الحكومية في «المركز» الشيخ حمود صلاح الصباح الندوة بعرض تقديمي عن قطاع التعليم عالمياً وإقليمياً ومحلياً من جوانبه المختلفة بعد جائحة فيروس «كوفيد - 19». وأشار العرض التقديمي إلى حجم الإنفاق على التعليم في العالم في 2015 بلغ 5,2 تريليونات دولار، ومن المتوقع نمو الإنفاق على التعليم بنسبة 4٪ سنوياً عالمياً. ومقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي، رأى العرض أن نسبة الإنفاق تتفوق النسبة العالمية (6٪ وكوفيد - 19» حول العالم، وتأثير إغلاق المؤسسات التعليمية، وتزايد الإقبال على التعليم عن بعد وفرص الاستثمار فيه. وأدار الجلسة النقاشية في الندوة الرئيس التنفيذي لـ «المركز» مناف الهاجري، وشارك فيها رئيس العمليات في «المركز» علي حسن خليل، والمدير العام لمدرسة البكالوريا الأمريكية (ABS) أريج علي الغانم، والمؤسس والرئيس التنفيذي لتطبيق (Lamsa) بدر ورد، والمؤسس والرئيس التنفيذي لموقع وتطبيق Baims يوسف الحسيني. واستضافت الندوة أيضاً عضو هيئة تدريس في جامعة الخليج د.فاطمة الهاشم، وفيسل البريدي من مبادرة «جرب» أونلاين للتعليم عن بعد. وبدأ نائب الرئيس المساعد للعلاقات التجارية الحكومية في «المركز» الشيخ حمود صلاح الصباح الندوة بعرض تقديمي عن قطاع التعليم عالمياً وإقليمياً ومحلياً من جوانبه المختلفة بعد جائحة فيروس «كوفيد - 19». وأشار العرض التقديمي إلى حجم الإنفاق على التعليم في العالم في 2015 بلغ 5,2 تريليونات دولار، ومن المتوقع نمو الإنفاق على التعليم بنسبة 4٪ سنوياً عالمياً. ومقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي، رأى العرض أن نسبة الإنفاق تتفوق النسبة العالمية (6٪ وكوفيد - 19» حول العالم، وتأثير إغلاق المؤسسات التعليمية، وتزايد الإقبال على التعليم عن بعد وفرص الاستثمار فيه.

